هشام داوود*

# القبائل العراقية في أرض الجهاد**

**ماذا يعني مصطلح القبيلة اليوم من حقائق اجتماعية وسياسية في المجتمعات التي تعرف صراعات داخلية ذات انعكاسات محلية وإقليمية، وأحيانًا دولية؟ لقد أفضى الربيع العربي في الدول كلها تقريبًا إلى حروب أهلية وإلى ظهور اتجاهات تسلطية جديدة، أو بصورة أوضح، إلى صعودٍ مذهل للجهادية المتطرفة على غرار «داعش». وأمام ضعف الدولة في بلدان الربيع العربي، وحتى انهيار بعضها، تقلص هامش فعل القوى الدولية، فصار الالتجاء إلى دعم قبلي في تواتر متزايد. وإذا كان الأمر على هذا النحو، فكيف يبدو الواقع القبلي إذن؟ يتناول التحليل التالي الظاهرة القبلية في العراق، هذا البلد الذي يجمع بين مظاهر الانقسام السياسي وضعف الدولة والجهادية المتطرفة والحرب الطائفية والتدخل الإقليمي الدولي.**

عند متابعة المشهد العربي الإسلامي، نلاحظ عودة القبيلة بقوة إلى صميم الاعتبارات السياسية والعسكرية والأمنية بصفة عامة. لا أحد يتجاهل اليوم الأهمية التي يوليها الجيش الأميركي للمسألة القبلية، وذلك بعد تعثّره في العراق منذ سنة ٢٠٠٤، أي بعد مرور سنة واحدة من غزوه البلاد، وبالتحديد انطلاقًا من سنة ٢٠٠٦، إلى حد جعله يسعى إلى نقل هذه التجربة إلى أفغانستان وإلى مناطق صراع أخرى عُرفت بضعف حضور الدولة فيها وصعود الحركات المناهضة والجهادية[١]. مع ذلك، تبقى التجربة العراقية من أهم التجارب التي ينبغي تحليلها، في محاولة لفهم لماذا يتشجع الناس ويميلون إلى التجمع تحت لواء القبائل، والتساؤل بشأن المصالح الفردية والجماعية التي تفسر ظاهرة إعادة إنتاج مثل هذه التجمعات ضمن سياق جديد. من هذا المنطلق إذن، يصبح من المشروع التساؤل عمّا تعنيه القبيلة اليوم[٢].

---

* باحث في الأنثروبولوجيا بالمركز الوطني للبحث العلمي (CNRS) ـ باريس، والمدير العلمي لبرنامج «أزمات المجتمعات، أزمات الدول» في مؤسسة دار علوم الإنسان (FMSH)، ومدير المعهد الفرنسي للشرق الأدنى في العراق Ifpo إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

** ترجمة: الحبيب الدرويش.

(١) انظر المؤلَّف الجماعي بعنوان: Hosham Dawod, dir., *La Constante tribu: Variations arabo-musulmanes*, Quaero (Paris: Demopolis, Fondation Maison des sciences de l’homme (FMSH), 2013).

(٢) من المفارقات أنه لا يوجد حتى الساعة إلا عدد قليل من الدراسات العلمية والميدانية الموثقة التي أُجريتْ بشأن القبيلة، رغم الاعتراف بوجود دراسات مهمة تضمنت تعداد الحياة القبلية وسرد مظاهرها، وخاصة الحياة القبلية العربية بالعراق، ويمكن في هذا =

منذ عشرين سنة، كان الباحثون الميدانيون والفاعلون السياسيون المطلعون والعسكريون مدعوين بقوة إلى مراجعة مفهوم صار تطوريًا بصورة واسعة على مستوى تاريخ المجتمعات؛ فمسارات التحديث والعولمة لا تستطيع بالضرورة إنهاء مجموعة من الظواهر الاجتماعية ـ التاريخية من مثل «المجموعات المحلية، الهويات دون الوطنية، والقبائل»، أو تسريع تلاشيها. وعلى العكس من ذلك، نلاحظ هنا وهناك حركية مهمة لإعادة بناء هذه الظواهر، إلى درجة أنها صارت في قلب مسألة تسوية الصراعات، وصار من المألوف أن يستقبل رئيس الولايات المتحدة الأميركية في البيت الأبيض وفودًا قبلية من أهل السنّة في العراق في بعض الأحيان، ومن إحدى الإثنيات الأفغانية أو من المناطق الأخرى المستوجبة للتدخل في أحيان أخرى. في المقابل، صار من الطبيعي تمامًا أن يستنجد معظم زعماء القبائل بجنرالات أميركيين أكثر من استنجادهم بسلطات بلدهم السياسية والعسكرية. نحن إذن أمام وضع جديد إلى حد ما، لا تتحرك القبائل فيه بفعل السياق المحلي فحسب، بل أيضًا، ومباشرةً، بفعل علاقة معقدة مع القوات المسلحة للقوة العالمية الأولى.

لقد ثبت أن الاستراتيجيا الأميركية لحشد عدد من القبائل العربية السنّية في حربها ضد تنظيم «القاعدة» بين سنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ هي استراتيجيا تتوخى الحصول على مقابل، وهذا أمر يجب أن نعترف به؛ فغالبية هذه القبائل كانت ترى الجيش الأميركي إلى تاريخ انسحاب قواته من العراق (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١) سورًا يمكن أن يحميها من الإيرانيين، أو ببساطة من كل من يروم إضعاف مكانتها في المنطقة (مثل تنظيم «القاعدة» الممثِّل لإسلام أكثر تطرفًا). على الرغم من ذلك، لم يكن تقارب القبائل مع هذا الجيش أمرًا سهلًا؛ إذ استغرق سنوات طويلة من التمرد العنيف، وتطلّب تغييرًا استراتيجيًا عميقًا من لدن الأميركيين بغية تحقيق التواصل مع هذه الفئة المعقدة من السكان، وهو تواصل لم يتحقق من خلال العنف فحسب، وإنما أيضًا من خلال سخاء القوات الأميركية، ومنها مشاة البحرية «المارينز» وقوات العمليات الخاصة[٣]، التي قدمت مساعدات مالية ووعودًا بخطط وظيفية

---

= الإطار استعراض بعض منها نرى أنه مازال مفيدًا:
أمين الحسن، **الحالة الاجتماعية للعشائر العراقية**، بغداد ١٩٢٩.
عباس العزاوي، **عشائر العراق**، بغداد، ١٩٣٧، ثلاثة أجزاء.
علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، بغداد، ١٩٧٢، ستة أجزاء.
عبدالجليل الطاهر، **العشائر العراقية**، بغداد، ١٩٧٢.
وفي السنوات الأخيرة، وبتعليمات من السلطات العراقية، وتحديدًا وزارة الداخلية ومكتبها للشؤون القبلية، نُشرت موسوعة «موجهة بشكل جيد» بإشراف عبدالحسن العامري عنوانها «موسوعة العشائر العراقية»، في تسعة أجزاء، بغداد، ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥.
في المقابل، نجد عددًا قليلًا جدًا من الدراسات العلمية المعمقة. وسنقتصر هنا على ذكر أطروحة مهمة ونادرة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، أنجزها الأنثروبولوجي العراقي شاكر مصطفى سليم بعنوان: Shakir M. Salim, «Ech-Chibayish, an Anthropological Study of a Marsh Village in Iraq,» (Thèse de doctorat,Université de Londres, 1955).
نُشرت طبعتان من هذه الرسالة باللغة العربية في بغداد، الأولى في سنة ١٩٥٦، والثانية في سنة ١٩٧٠. ويجب أن نشير أيضًا إلى أنه جرى وضع دراستيْن مونوغرافيتيْن عن قبيلتيْن كرديتيْن في شمال العراق في سنتي ١٩٤٠و ١٩٥٠، إحداهما لإدموند ليتش (E. Leach) والأخرى لفريديريك بارث (F. Barth). وكان يجب أن ننتظر حتى التسعينات وبداية سنة ٢٠٠٠ كي نقف على اهتمام علمي حقيقي لتحليل القبيلة.
(٣) انظر مقال: Thomas R. Searle, «Tribal Engagement in Anbar Province: The Critical Role of Special Operations Forces,» *Joint Force Quarterly* (*JFQ*), no. 50, 3rd Quarter (July 2008), pp. 62-66.
كُرست مادة المقال أساسًا ـ إلى جانب تقديم بعض البيانات ـ للتنويه بجدارة القوات الأميركية الخاصة ومهاراتها في المناطق القبلية في الأنبار.

وإدماج في الإدارة والجيش العراقيَّين، بالإضافة إلى تسميات سياسية في بعض المناطق. مع ذلك، لم يمرً هذا النجاح المتأخر في الخفاء، وهو يذكّرنا بعلاقات المصالح المتبادلة التي كانت بين الدولة ومعظم القبائل في عهد الرئيس العراقي السابق صدام حسين.

حاول رئيس الحكومة العراقية السابق نوري المالكي (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٤) إعادة الاعتماد على هذه التجربة الأميركية، ولكن بنجاح أقل. كان يجالس زعماء القبائل باستمرار، وكان ديوانه يوزع الأموال بسخاء ويمنح المساعدة السياسية للأكثر ولاء (مجالس الإسناد). وكان من الطبيعي أن ينتظر المالكي من هؤلاء الوفاء والولاء لشخصه وسياسته[٤]. ولئن كان المالكي يمثّل الدولة العراقية في مستوًى معين، فإنه في الحقيقة كان يبدو قائدًا للطائفة الشيعية، وقد أدت هذه اللعبة السياسية القائمة على الهويات والمنطلقة من المركز إلى اضطراب العلاقة بين العاصمة ومحيطها القبلي، ودفعت بعض القبائل العربية في المناطق السنّية إلى موقف الانتظار، بينما تحالفت بقية القبائل الصغرى، بصفة جماعية أو جزئية، مع تنظيم الدولة الإسلامية («داعش»).

جرى إذن تشكّلُ الصورة الفولكلورية المتعلقة بمصطلح القبيلة؛ صورة تتمثّل في وضع حربي وغارةٍ وتضامن لا يتزعزع... إلخ. من هذا المنطلق، يبدو من المناسب تناول القبيلة باعتبارها جماعة سوسيو ـ سياسية تتطور باستمرار، بل وتتبدل صورتها إلى حد المسخ، ولكن مع محافظتها على شكلها الأولي.

تهدف هذه المساهمة إلى تحليل المكانة التي تحتلها القبيلة اليوم في العراق، وذلك من خلال استعراض موجز لتاريخ المجتمع العراقي الحديث، مع التركيز أكثر على فترة الاحتلال الأميركي (٢٠٠٣ ـ ٢٠١١) والفترة التي تبعتْها. وهذا سيعود بنا حينئذ إلى محاولة فهم التركيبة الاجتماعية، والوزن الفعلي للقبيلة في الحياة السياسية في العراق، وأهم من ذلك، محاولة البحث في سؤال إلى أي مدًى تستطيع القبيلة أن تشتغل بالدولة أو من دونها، وهل في إمكانها أن تتحول إلى فاعل سياسي ووطني يتجاوز نطاق جماعته المحلية؟ أمّا في آخر التحليل، فسنركز على العلاقات التي يعقدها «داعش» مع القبائل منذ احتلاله مساحات مهمة من أراضي العراق وسورية.

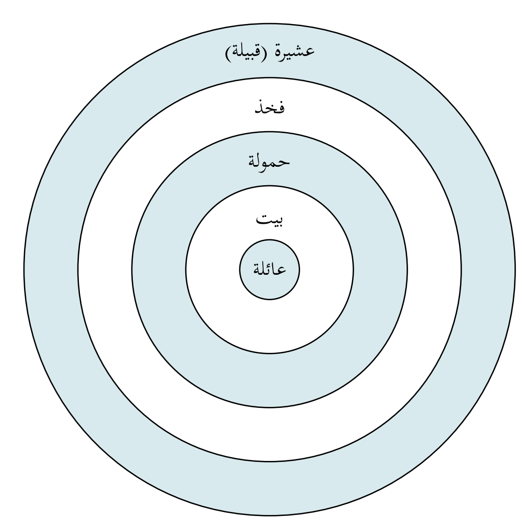
## ما هي القبيلة العراقية؟

في العالم العربي، غالبًا ما يُستخدَم مصطلحان للإشارة إلى القبيلة، وهما «**العشيرة**» و«**القبيلة**». أمّا في العراق، فإن استخدام مصطلح العشيرة أكثر شيوعًا[٥]، وهو يحيل إلى مجموعة من الأفراد والجماعات

(4) Hosham Dawod, «Construction et déconstruction du pouvoir politique en Irak: Le Cas de Nouri al-Maliki,» (Les Carnets de l’Ifpo, October 2012).

(٥) قد نسمع بمصطلح «**القبيلة**» هنا وهناك، وهو يعني بالنسبة إلى العراقيين كونفدرالية قبلية، لكن هؤلاء العراقيين أنفسهم يستعملون أيضًا مصطلح «**العشائر**» كمرادف حرْفي لـ «**القبائل**»، وذلك للإشارة إلى كونفدرالية قبلية واحدة. فعلى سبيل المثال، تُسمى كونفدرالية «**شمّر**» «**عشائر شمّر**» أيضًا. أمّا في بلدان عربية أخرى من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن مصطلح القبيلة هو الأكثر شيوعًا عند الحديث عن «**عشيرة**»؛ فهؤلاء السكان يستخدمون بالطريقة نفسها مصطلحات أخرى، كـ «الفخذ» أو «**الحمولة**»، ومن ناحية أخرى يحتفظون باستخدام مصطلحيْ «**العيلة**» و«**البيت**»، ولكن مع عملية قلب الترتيب؛ نجد أن «**البيت**» عند العراقيين أهم من «**العيلة**» من الناحيتين الكمية والسياسية، في حين نجد العكس في شمال أفريقيا وبلدان أخرى من الشرق الأوسط.

التي تتحدث اللغة نفسها وحتى اللهجة نفسها في كثير من الأحيان. تنقسم القبيلة إلى مجموعات فرعية متعددة، وهي: الأفخاذ (العشائر) المنقسمة إلى مجموعة كبيرة من «**الحَمولات**» أو «**الحمايل**»[٦] المتكونة بدورها من مجموعة من «**البيوت**» (بيت ـ أسرة ممتدة)، وكل بيت يشمل «**عائلات**». إن المنزل بالمعنى الذي استخدمه كلود ليفي ستروس يكون في هذا المجتمع البنية الأولى للفعل وللتعبئة السياسية.




**تتكون «العشيرة» من «أفخاذ» عدة تتكون بدورها من «حَمولات» متكونة من «بيوت» عدة ثم «عائلات».**

تُعرَفُ القبيلة في العالم العربي الإسلامي ـ مع بعض الاستثناءات النادرة ـ بالعودة إلى نسب أبوي بعيد، هو في الغالب مؤكد أكثر منه واقعي. هنا، كما في أماكن أخرى، تنتشر ظاهرة تلاعب الأشخاص بأنسابهم؛ فعلى سبيل المثال، لا يمنح زعم الانحدار من نسب شريف احترامًا فحسب، بل مرتبة اجتماعية أيضًا، وقد يُفضي أحيانًا إلى التبعية للجماعة. وأن ينحدر شخص من نسب يعود إلى أحد الأسلاف من زعماء القبائل (شيخها الكبير)، فهذا يوفر له شرطًا ضروريًا لإمكانية أن يحصل بدوره على مكانة «**الشيخ**».

يمثّل الاستيلاء على أراض كانت القبيلة قد طالبت بها كمِلْكية خاصة وأبدت استعدادها للدفاع عنها بالقوة (هذه الأرض إمّا أن تكون مملوكة بالوراثة أوبغزوة أو بحق الحوز والتصرف، وإمّا أن تكون السلطة المركزية قد منحتها للقبيلة) عنصرًا أساسيًا آخر من عناصر الواقع القبلي. أمّا اليوم، فإن الأراضي الجماعية للقبائل قد وقع تملكها فرديًا، وحتى إنْ حدث انتقال هذه المِلْكيات في الأرياف داخل عشيرة بعينها، فإن ذلك لا يمثّل البتة ملكية جماعية. ومع ذلك، يواصل الأفراد الحديث ثقافيًا عن أراضٍ موسومة بعلامة قبلية حتى وإنْ تحولت في الواقع إلى مِلْكية خاصة، وتجزأتْ بشكل غير متساوٍ. وهكذا، تغيرت القاعدة المادية للقبيلة وعرفت تحولًا عميقًا.

إن حجم القبيلة متغير، وهو غير مؤثر في تحديد أي مهمة سياسية لها؛ فعلى سبيل المثال، كانت قبيلة صدام حسين (البو ناصر) تُعرف بأنها من القبائل الصغيرة، ورغم هذا طبعت الحياة السياسية العراقية طوال عشرات السنين. ويعمد بعض القبائل إلى تجميع عشرات الآلاف من الأشخاص، وفي بعض

(٦) في العراق، كما في أماكن أخرى، يمكن الكلمة أن تكون في مختلف المناطق بمعانٍ متعددة؛ ففي جنوب العراق يحيل مصطلح «حَمولة»» إلى معنى «**الفخذ**» (Clan) بينما نجد في مناطق عراقية أخرى واقعة في الوسط والشمال الغربي أن مصطلح «**الفخذ**» أهم من مصطلح «**العشيرة**». يجب أن نفهم أننا لسنا فقط أمام منطق تصنيف مصطلحي، ففي الغالب نلاحظ داخل القبائل الكبرى كيف أن لكل «**فخذ**» ولكل «**حَمولة**» شيخها (زعيمها) الخاص. نحن إذن أمام وحدات قبلية صغرى ذات دور اجتماعي وسياسي بارز.

الأحيان مئات الآلاف، حول أحد الشيوخ والبيت الذي ينتمي إليه؛ هذا الشيخ يدعي القدرة على تنظيم العلاقات الداخلية وتمثيل القبيلة ومصالحها لدى المجموعات القبلية الأخرى، وأيضًا أمام السلطة المركزية أو أمام إحدى القوى العسكرية أو السياسية، أو حتى الاقتصادية الأجنبية والدولية (مثال: الجيش الأميركي في الفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠١١).

وإذا كانت القبائل في الماضي تبدي تماسكًا واضحًا (كانت تتعايش في فضاء متقاسَم، وتتصرف وفق علاقات تبعية متبادلة وفعلية، ويوجَد على رأسها شيخ قوي يفرض الاحترام...)، فإنها اليوم تواصل الظهور كجماعة، ولكن بقدرة أقل على التعبئة وممارسة الضغط الداخلي والضغط الخارجي؛ فعضو القبيلة صار فردًا حرًا في حركاته وتنقلاته، بل إنه يستطيع تجاوز جماعته، وهو أمر كان يصعب تصوره ليس فقط في أثناء صعود الدولة العراقية الحديثة سنة ١٩٢٠، بل أيضًا طوال سنوات الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين. في المقابل، يستطيع هذا الفرد نفسه في ظروف معيّنة أن يبدي تمسكه بانتمائه القبلي إذا رأى ذلك مفيدًا بالنسبة إليه، حتى يستفيد من الامتيازات المادية واللامادية، فضلًا عن الحماية التي يمكن أن يتمتع بها. لقد صار من المألوف أن نلاحظ اليوم البُعد الزبوني للعلاقات السائدة في الباقي من العالم القبلي، وذلك في ما يتعلق بالحصول على الامتيازات والوظائف المهمة، وهو ما يفسر، على سبيل المثال، كيف أن أغلب أعضاء الشرطة والجيش في بعض محافظات جنوب العراق (على سبيل المثال: ميسان في الجنوب والأنبار في الغرب قبل ظهور «داعش») ينتمون إلى عدد محدود من القبائل. لذلك، يبدو الخطر أكبر في هذه الأجزاء من البلاد، فبمجرد حدوث نزاع محلي بين رجل أمن وآخر عسكري، يمكن أن يؤول هذا النزاع إلى صراع قبلي، والعكس صحيح.

## قبيلة الأمس، قبيلة اليوم

بقطع النظر عن تبعية القبيلة السياسية للدولة أو لأي قوة سياسية ـ عسكرية دولية، وعن تقليص السيادة الإقليمية للقبيلة، ما هي الاختلافات الرئيسية بين البنية القبلية العراقية القديمة ونظيرتها اليوم؟

كانت أغلب القبائل في الماضي تتجمع في اتحادات قبلية (عشائر)، وعلى رأس كل اتحاد قبلي كان يوجد مَنْ يُسمّى «شيخ المشائخ» ويُعتبَر الزعيم الأكبر، وهذا نمط معيّن من الزعامة ساد في هذه القبائل. أمّا من الناحية النظرية، فلم يكن الشيخ يتمتع بأي سلطة موروثة، بل كان يحوزها من خلال كفاءته الحربية ومهارته السياسية المتمثلة في المحافظة على وحدة الجماعة التي يتزعمها. وكان الشيخ يؤدي أيضًا دور الحكم داخل القبيلة وخارجها إذا اقتضى الأمر أن يتصرف نيابةً عنها. كان أعضاء القبيلة يجدون أنفسهم ملتفين حول الشيخ في أثناء عمليات مراقبة أرض مشتركة أو عمليات استيلاءٍ على مواردها. وتمثّل عملية نقل لقب الشيخ من الأب إلى ابنه النموذج الكلاسيكي السائد، شريطة أن يكون الزعيم الجديد على مستوى المهمة، وعارفًا بكيفية صد منافسيه المحتملين. وفي حالات مختلفة، يمكن رجلًا من البيت عينه أو من بيت آخر وذا منزلة رفيعة (وهذه حالة نادرة) أن يُبعِد ابن شيخ القبيلة السابق، ليستولي على الزعامة. هكذا إذن، ساعد وجود هذا اللقب (سلطة الشيخ)، منذ بدايته، على بروز «**بيت**» ينتمي إليه الشيخ على حساب «**بيوت**» أخرى منافِسة وتطمح إلى حمْل

اللقب نفسه. إن واقع التفاوت في المراتب الاجتماعية والسياسية داخل الهيكل القبلي قد قوض الخطاب الانقسامي الذي يؤكد فرضية طابع المساواة داخل القبلية العربية.

برز طابع المفاضلة داخل القبيلة مع تلك الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي عرفها العراق منذ نهاية القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين. فقد استوعبت العشيرةُ الكلاسيكية (ذات النمط البدوي أو تلك التي تشتغل وفق أيديولوجيا بدوية) تحولات عميقة منذ الإصلاحات العثمانية في القرن التاسع عشر، حين فرض الباب العالي تسجيل الأراضي (الطابو) وتوزيعها بين من كانوا قد استغلوها عشر سنوات، ولهؤلاء الحق في استغلال الأرض في مقابل رسوم تُدفع للدولة التي تحتفظ لنفسها بحق استرداد الأراضي غير المستغَلة. وأفضى هذا الإصلاح إلى بروزٍ متنام لنظام ملْكية فلاحية خاصة لا رجعة فيه، وهو ما غيّر بشكل عميق العلاقات الاجتماعية والسياسية داخل القبيلة، كما غيّر علاقاتها بالعالم الخارجي. وكان الإنكليز قد أعادوا النظر ـ إبان الانتداب البريطاني ـ في القوانين العثمانية، وغيّروا عددًا كبيرًا منها بصفة جذرية، وخاصة تلك القوانين التي تساعد على المستوى السياسي في دعم سلطة المشائخ الذين ما عادوا معيّنين بل أخذوا ينصّبون أنفسهم بفضل ما يمتلكونه من ثروات وما يعقدونه محليًا من تحالفات سياسية.

مع مجيء دولة ما بعد الاستعمار(١٩٥٨) وما تبعها من تطور لاحق، واصلت القبائل حضورها واندمجت بسهولة متفاوتة في إطار الدولة التي تحولت، عن طريق العنف في الغالب، إلى دولة متعددة الأعراق والقبائل.

بدأنا منذ ذلك الحين نشهد حركة ثلاثية للتطور المجتمعي:

• حركة تبدو مبدئيًا متناقضة؛ فهي تمثّل، من جهة، مسارًا للتحديث الحقيقي بدأ بواسطة الدولة وحزب استبدادي، هو حزب البعث، وتمثّل، من جهة أخرى، تنظيمًا سياسيًا يوجد على رأس الدولة، ويغترف من الموارد المحكومة بمنطق قبلي من أجل المحافظة على السلطة. وقد عرف المجتمع العراقي خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ تحولات مهمة تتمثّل في ما يلي: هيمنة كلية ونهائية للمدن على حساب القبائل؛ إصلاح زراعي؛ تشريع يحد من سلطة القبائل؛ تعميم التعليم؛ صعود الطبقة الوسطى؛ تطور نظام الأسرة ونمط الزواج (الاتجاه نحو مزيد من استقلالية الأسرة النووية والزواج الأحادي)؛ تحرر نسبي للأفراد من مجموعاتهم الأساسية (القبلية والعشائرية)؛ مشاركة متزايدة للنساء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسية... إلخ. لكن هذا التحديث الإرادي لم ينجح في جعل القبيلة تختفي من المشهد الاجتماعي والثقافي حتى وإن تمكن من إضعافها وإجبارها على التواري إلى الصف الثاني. كما أنها وجدت نفسها مجردة من دورها السياسي، ولم تكن الدولة «**اليعقوبية**» العراقية تحتمل أن يكون الفرد تابعًا سياسيًا لهياكل أخرى غيرها!

• بدا واضحًا إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٩) أن السلطة العليا تجري عملية إعادة إضفاء طابع قبلي على الفضاء السياسي والاجتماعي؛ فعمليات الانتداب في بعض مؤسسات الدولة وفي صفوف نخبة الجيش تمت أساسًا بمراعاة الأصول القبلية والجهوية إلى حد أن بعض الهياكل

العسكرية والأمنية صار متطابقًا مع بيئة القبيلة بشكل يكاد يكون تامًا. وإذا كانت فترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ قد شهدت مرحلة تبعية القبيلة للدولة (وهو ما سمّيناه «دولنة القبائل» (étatisation des tribus))، فإن فترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ افتُتحت بـ «إعادة قَبْيَلةالدولة» (retribalisation de l'Etat)[٧] (خاصة في ما يتعلق بالوظائف السلطوية). إنها ظاهرة دالة رافقت هذا الاتجاه الاجتماعي ـ السياسي، وقد نُشِر في عهد صدام حسين عدد مهم من الدراسات شبه العلمية الممجِّدة لدور القبائل.

• انطلاقًا من حرب الكويت وتمرد الأكراد والعرب الشيعة سنة ١٩٩١، حازت القبائل وزعماؤها، بالفعل، اعترافًا رسميًا بأهمية دورهم. وإذا كانت فترة الثمانينيات قد اتسمت بعودة القبائل إلى المسرح السياسي، فإن ذلك لم يكن ليسمح بعدُ بتأكيد أن الفعل القبلي كان يُهيكل الفضاء العام. أمّا الأكثر من ذلك، فهو أنه حدث مع هذا الانتقال الرمزي خلال فترة التسعينيات، عندما أعلن زعماء القبائل ولاءهم لصدام حسين فأضيفت القبلية إلى إسلام مسيس ونزعة عروبية وأمجاد ماضي بلاد ما بين النهرين، وبهذا صارت القبلية تمثّل الركيزة الرابعة للنظام البعثي. لقد كان تحول «الريس» (صدام حسين) يكمن في كونه صار يقدم القيم القبلية (الشرف والشجاعة... إلخ.) بوصفها تمثّل شرعيًا أحد مكونات الثقافة القومية العربية العراقية. وتبعًا لذلك، استعادت أهم شخصيات الدولة ألقابها القبلية (وهو أمر كان محظورًا عليها في السابق). وسمح هذا التراخي باكتشاف كيف عمد عدد كبير من عناصر الحرس الجمهوري الخاص، ومن مسؤولي الطواقم الأمنية ومن الحراس الشخصيين المقربين من الرئيس الراحل، إلى إضافة لقب «الناصري» إلى أسمائهم (نسبة إلى قبيلة «البو ناصر» التي ينتمي إليها صدام حسين)[٨].

## القبيلة مع بداية الاحتلال الأميركي (٢٠٠٣ – ٢٠٠٤)

يمكن تلخيص مشروع الأميركيين السياسي الأول عند احتلالهم بلدًا من البلدان فيفرض الديمقراطية والليبرالية والتحديث، أي كل ما كان يبدو مناقضًا للأفكار المسبقة التي ترى أن القبيلة تعيش على إيقاع الماضي وبقاياه. رغم ذلك، كان بعض الأصوات داخل الإدارة المدنية والعسكرية الأميركية يؤكد، معتمدًا على آراء بعض الخبراء، ضرورة «المساهمة المفيدة» للقبائل بوصفها عامل استقرار للوضع الميداني، وخاصة في المجال الأمني[٩].

(7) HoshamDawod, «Etatiser les tribus et tribaliserl'Etat,» *Esprit*, no. 2 (Février 2001), pp. 21-41.

«قَبْيَلة الدولة» : مصطلح مقابل لـ «دولنة القبيلة»، والمقصود به إضفاء الطابع القبلي على الدولة وجعلها تابعة للقبيلة. (المترجم)

(8) Dawod,«Tribalism and Power in Iraq».

(٩) كان أماتزيا بارام، الأستاذ في الجامعة الأميركية بحيفا، قد اقترح على القوات الأميركية أخذ القبائل بعين الاعتبار قائلًا: «يمكن أن يكون دعم [الجماعات القبلية] مفيدًا جدًا لقوات التحالف أمام تحريض رجال الدين الشيعة المتطرفين وضد الهجمات اليومية المدبرة من العرب السنّة التواقين إلى النظام البعثي والساخطين بسبب فقدان امتيازاتهم والآملين في عودة صدام إلى السلطة». وهو يؤكد الانقسامات الداخلية لمختلف المجموعات القبلية؛ الانقسامات التي تعمقت بالتصفيات الجزئية للعناصر المؤثرة تحت حكم صدام. ويواصل قائلًا: «يستطيع بعض الأفراد من فروع تلك الجماعات الغاضبة أن يتصرف بشكل غير متوقع، وذلك بنقل معلومات بشأن أسلحة الدمار الشامل، والتحويلات المالية ومخابئ النظام البعثي، أو أي نشاطات أخرى له». انظر: Amatzia Baram, «The Iraqi Tribes and the Post-Saddam System,» (Iraq Memo; no. 18, Brookings Institution,Washington, DC,8 July 2003).

بعد بضعة أشهر من التردد، لم يأخذ فيها الجيش الأميركي المتغير القبلي بعين الاعتبار، ظهرت القبيلة من جديد، ولكن ليس كأداة حكم تجاوزها الزمن، بل كهيكل اجتماعي وسياسي داعم ضمن الاستراتيجيا العسكرية على الميدان. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أي منذ ظهور الصعوبات الحقيقية، أكدت أول وثيقة كتبتها القيادة العسكرية الأميركية في العراق أهمية القوة الكامنة في القبائل ضمن سياسة إعادة البناء، ولكن جاء التأكيد هذه المرة بطريقة مبالغ فيها كما نتبين ذلك في ما يلي:

> ينتمي ثلاثة أرباع سكان العراق على الأقل إلى واحدة من بين المئة وخمسين قبيلة التي تكوّن الوطن. ويضم الكثير من القبائل خليطًا من الأديان والأعراق من السنّة إلى الشيعة، ومن الأكراد إلى العرب والفرس، حيث يمكن أن يعود تاريخ هذه القبائل إلى ألف سنة، كما يمكن أن تكون قد استُحدِثت خلال السنوات العشر الأخيرة، وفي حالة حسْن التعامل معها من قِبل سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) وقوات المهمات المشتركة (CJTF-17)، يمكن القبائل العراقية أن تصبح عنصرًا رئيسيًا في تعزيز بيئة آمنة في العراق[١٠].

حتى وإنْ كانت الوثيقة تميل إلى تضخيم الانتماء القبلي للسكان العراقيين، فإنها تبيّن أن العسكريين الأميركيين كانوا قد رصدوا جيدًا الدور الذي يمكن أن تقوم به القبائل إذا وقع النظر إليها كهياكل ذات صبغة سياسية. تتضمّن الوثيقة ما يلي:

> إن انتماء فرد ما إلى إرث نَسبي معيّن في مستوى القبيلة، هو في جزء منه عمل سياسي (...). فادعاء الانتماء إلى نَسب معيّن يجعل الأفراد يصطفون بالضرورة وراء ميثاق سياسي واستراتيجيا مميزيْن لا يمكن ببساطة أن يكونا على النحو القرابي[١١].

مع نهاية سنة ٢٠٠٣، بدأ الجيش الأميركي يؤثر في القبيلة تأثيرًا جدّيًا، وذلك من دون أن يستطيع الفاعلون العراقيون المحليون، مثل الأحزاب الإسلامية (السنّية والشيعية) أو (الأكراد)، قياس أهمية هذا التمشي (انظر الملحق). وفي صلب سلطة الائتلاف المؤقتة، كُلف المقدم آلان كينغ (A. King)، وهو لوثري[١٢] من أرلينغتون بفرجينيا، بإجراء اتصالات مع القبائل[١٣] والتعريف بهم لدى الصحافة، ثم عُيّن على رأس مكتب لشؤون القبائل سُمّي رسميًا «مكتب توعية الأقاليم» (Office of Provincial Outreach). وحاول كينغ بجميع الوسائل تأسيس علاقات تعاون مع أهم

(10) Christopher Alexander, Charles Kyle and William S. McCallister, «The Iraqi Insurgent Movement,» (14 November 2003), p. 1, on the Web: <http://library.nps.navy.mil/home/Iraqi%20Insurgency%20Movement.pdf>.

(١١) المصدر نفسه، ص ٨.

(١٢) لوثري: نسبة إلى مذهب مارتن لوثر. (المترجم)

(13) Mohamad Bazzi, «On Their Terms U.S. Soldier Reaches Out to Understand Iraqi Tribal System,» *Newsday*, 21/12/2003, p. A05;AnniaCiezadlo, «A Scholarly Soldier Steps Inside the World of Iraq's Potent Tribes,» *Christian Science Monitor*, 30/12/2003, p. 1;Patrick Graham, «Beyond Fallujah: A Year with the Iraqi Resistance,» *Harper's Magazine*(June 2004), pp. 37-49; Gerry J. Gilmore, «Outreach Programs Point Iraqis Toward Road To Democracy,» (American Forces Press Service (AFPS), Washington, DC, 17 February 2004), on the Web:<http://www.dod.gov/news/Feb2004/n02172004_200402172.html>, andEmily Harris, «Bridging Gap between Iraq, Coalition Authority,»(National Public Radio, 27 June 2004), on the Web: <http://www.npr.org/rundowns/segment.php?wfId=1979668>.

زعماء القبائل في منطقة بغداد، عندما كان في العراق ما بين آذار/مارس٢٠٠٣ وتموز/يوليو ٢٠٠٤. يقول محمد بازي في هذا الإطار:

> توصل كينغ، بعد وقت قصير من وصوله إلى بغداد مع فرقة المشاة الثالثة في بداية نيسان/أبريل ٢٠٠٣، إلى اقتناع مفاده أنه ينبغي أن يكون شيوخ القبائل مفاتيح لكسب ثقة العراقيين وإعادة بناء البلاد؛ فالقبائل العراقية تتجه إلى أن تكون شديدة التدين ووطنية وذات تسليح جيد.
>
> بدأ كينغ إذن بحفظ أجزاء كاملة من القرآن، وهو الكتاب المقدس لدى المسلمين، وبتركيز نظام علاقات مع القبائل. كما حصل على نسخة من كتاب **ولاية بغداد** (*Bagdad Wilayat*)، وهو دليل لقبائل البلاد كانت السلطات البريطانية قد نشرته سنة ١٩١٨، إبان احتلالها العراق بعد العثمانيين.
>
> إن تسمية كينغ الحالية هي «المساعد الخاص لشؤون القبائل والعشائر» بالفرقة رقم ٣٥٢ للشؤون المدنية، والمهتمة بالتنسيق بين الوحدات المكلفة بالشؤون المدنية في العراق كله، ولكنه يشبه أكثر أستاذًا مُقيمًا ومختصًا بالقبائل.
>
> يدوّن كينغ في جهازه «البالم بايلوت» ملاحظات عن تاريخ كل قبيلة رئيسية وفروعها، وهو يقسم ملاحظاته بحسب كل قبيلة وعشيرة وفرع وعائلة. كما يسجل ملاحظات تتعلق بجموع غفيرة من شيوخ القبائل ونوابهم حتى يتسنى له رصد الشيوخ غير الحقيقيين الذين عيّنهم صدام حسين بدلًا من زعماء القبائل الذين كانوا يعارضون النظام البعثي.
>
> يقول كينغ: «أدركتُ بسرعة أن للشيوخ مكانة مهمة في المجتمع العراقي» (...) «لم تكن الفكرة تكمن في مراقبة أمراء الحرب وإنما في استغلال المعلومة التي يمتلكها الشيوخ لتستفيد البلاد».
>
> إن أبحاث كينغ ـ بالإضافة إلى تلك المساحة التي منحها للشيوخ ـ قد أثمرت نتائج؛ ففي تموز/يوليو ٢٠٠٣ ساعدت الاتصالات بالقبائل كينغ في إلقاء القبض على مزبان خضر هادي، وهو عضو مجلس قيادة الثورة في النظام القديم والمسجل تحت رقم ٢٣ في قائمة الخمسة وخمسين من العراقيين المطلوبين أكثر من غيرهم[١٤].

كان هدف عمل كينغ إذن هو تحديد مسؤولي القبائل الذين يمْكنهم مساعدة الجيش الأميركي في إحلال السلم وإعادة البناء، مع الاتجاه نحو التأسيس لمبدأ التمثيل الذي يتناسب مع حجم الأُسَر عند توزيع الأموال (لتفادي تركز السلطة في أيادٍ تصعب مراقبتها في ما بعد).

حينئذ، صارت القبيلة أحد المتغيرات التي يُقرأ لها حساب خلال العمليات السياسية، وبرزت ـ مع عناصر أخرى كالعِرق والطائفة والحزب السياسي ـ كعنصر من العناصر التي من خلالها تصف سلطات التحالف العراق اجتماعيًا وسياسيًا.

(14) Bazzi, p. A05.

عرفت مسألة اللجوء إلى السلطة القبلية حتى بعض المحاولات التنظيرية؛ ففي بحث قُرِئ ونُشرت نسخ كثيرة منه على نطاق واسع، كان كينث بولاك (K. Pollak)، المسؤول القديم في وكالة الاستخبارات الأميركية في الخليج العربي ـ الفارسي ومحرّك حرب العراق لوقت طويل، يوصي مع بداية سنة ٢٠٠٤ بالرجوع إلى زعماء القبائل لتهدئة التمرد الآخذ في الامتداد. يقول بولاك: «يجب على التحالف البحث عن سبل تعزيز الاتصالات مع مجتمع القبائل السنّية لتجنب اتهاماتهم وإخماد دعمهم للتمرد»[١٥].

وبالنظر إلى ما يتمتع به زعماء القبائل من قدرات تعبوية وحربية مفترضة، فإنهم كانوا موضع أطماع مختلفة، وحتى متعارضة، بين قوات التحالف (الأميركية ـ البريطانية) الساعية لتحقيق الأمن، وأشخاص وتشكيلات سياسية عراقية ساعية لنيل دعمهم في الميدان لإحداث توازن مع أحزاب سياسية أخرى منافسة، أو ببساطة كآلةٍ تعبئة انتخابية.

وقد أشارت شخصيات عراقية عدة منذ سنة ٢٠٠٤ إلى مشروعية أن تصل القبائل إلى مناصب في السلطة على المستوى الوطني، لذلك ضمت الحكومة العراقية الانتقالية الأولى المعَيّنة في ١ تموز/يوليو ٢٠٠٤ عددًا من الأعضاء المنتمين إلى قبائل مهمة: إضافةً إلى الرئيس غازي الياور(المنتمي إلى الاتحاد القبلي المتنفذ شمّر)، نجد أيضًا عدنان الجنابي (كاتب الدولة من دون حقيبة) من قبيلة جنبات، وهو الذي كان أبوه ذا منصب مهم في عهد حكم صدام حسين، ومالك دوهان الحسن (وزير العدل المنتمي إلى الاتحاد القبلي جبور)، وليلى عبد اللطيف (وزيرة العمل المنتمية إلى اتحاد قبائل بني تميم)... إلخ. ومع ذلك، تتشارك هذه الشخصيات كلها في كونها من أصحاب السير الذاتية اللافتة للانتباه (دكتوراه، إدارة مؤسسات في الخارج، إجادة لغات عدة، شبكة علاقات واسعة...). إن هذه المعاينة توضح درجة التحول في شخصية الشيخ؛ إذْ إن المسألة ما عادت متعلقة بالبأس والشجاعة والفروسية والقدرة على الإغارة والغزو، بل صارت متعلقة برأس مال رمزي يجمع بين التقليد والحداثة.

## السياسة القبلية للجنرال بتريوس

منذ نهاية حزيران/يونيو ٢٠٠٤ آلت السيادة جزئيًا إلى العراقيين، وتشكلت في الآن نفسه حكومة وحدة وطنية مؤقتة. وفي تموز/يوليو، عُقد مؤتمر وطني ضم ألف شخصية يُفترَض تمثيلُها للمجتمع العراقي. كان هذا المؤتمر يشمل نسبة متواضعة من ممثلي القبائل (٧٠ شخصية من ممثّلي القبائل في مقابل ١٤٠ من ممثّلي الأحزاب السياسية و١٧٠ من المثقفين). وبالتوازي مع هذا التطور السياسي على المستوى الرسمي، عاد العصيان المسلح مجددًا إلى الجزء الأكبر من المنطقة العربية السنّية، ناهيك عن تحركات بعض الميليشيات الشيعية (التيار الصدري تحديدًا). وقد بذل الجيش الأميركي منذ النصف الثاني من سنة ٢٠٠٤ جهودًا كبيرة ليتلافى توسع هذه الأزمة السياسية ـ العسكرية، وحتى يستطيع عقد مفاوضات مع المجموعات القبلية الرئيسية في المثلث السنّي تهدف إلى استعادة المراقبة على مدن شمال بغداد وغربها من دون اللجوء إلى التدخل العسكري، وهذا ما أجج العصيان الجهادي في الفلوجة بين نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤[١٦].

(15) «The Coalition Provisional Authority (CPA) must Reach out to the Sunni tribal Community, to Eliminate their Sense of Grievance Against the United States and so Quell their Support for the Insurgency» (2004).

(16) Ahmed S. Hashim, *Insurgency and Counter-Insurgency in Iraq*, Crises in World Politics (Ithaca: Cornell University Press, 2006).

هكذا، كانت سنة ٢٠٠٥ سنة مفصلية في التاريخ العراقي الحديث؛ إذ شُكّل في بغداد، أول مرة منذ قرون، حكم سياسي بهيمنة شيعية ودستور يأخذ في الاعتبار هذا المعطى الجديد بعد المصادقة عليه في الاستفتاء. في الوقت ذاته، وجد السكان العرب السنّة، الذين ما زالوا مذهولين بفعل صدمة ٢٠٠٣، أنفسَهم مهمَّشين، بل غارقين في أُتون عصيان مسلح يتخذ منحًى جهاديًا تصاعديًا. وإزاء عجز القوات المسلحة الحكومية العراقية، وتعثّر التحالف، هرع الأميركيون مجددًا نحو المجموعات القبلية الرئيسية في المثلث السنّي لاستعادة مراقبة المنطقة.

برزت هذه الظاهرة بصفة أوضح، مع وصول الجنرال ديفيد بتريوس (D. Petraeus) سنة ٢٠٠٦ إلى منصب القائد العام للقوات الأميركية في العراق[١٧]، حيث لم يتردد هذا العسكري، الذي تلقى تكوينًا في التاريخ في جامعة برينستون في تسمية عشرات من الأنثروبولوجيين للعمل معه، ومن بينهم العقيد المتقاعد في الجيش الأسترالي ديفيد كيلكولان (D. Kilcullen)[١٨] والأنثروبولوجي مونتغمري ماك فيت (M. McFate)[١٩]. لأول مرة منذ حرب فيتنام يُنشئ البنتاغون برنامجًا لإدماج علماء الأنثروبولوجيا في الميدان ضمن الوحدات المقاتلة، ويرصد لأجل ذلك ميزانية تناهز ٤٠ مليون دولار في السنة (برنامج نظام التضاريس البشرية Human Terrain System Programme)[٢٠].

(١٧) لم تلاحظ الصحافة ولا المختصون غير دور الجنرال ديفيد بتريوس في العراق (بين سنتي ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٩)، وهو بالتأكيد دور مؤثر، لكنه ليس الوحيد. خلال الفترة نفسها، وإبان وضع استراتيجية «الزيادة»، كان عدد الجنود والموظفين الأميركيين في العراق قد تجاوز كثيرًا المئة وخمسين ألفًا، زيادةً عن عدة فصائل عسكرية تعود مسؤوليتها إلى قيادات أخرى. وإذا كان الجنرال بتريوس هو قائد مجموع القوات المسلحة، وهو ما جعله يحظى بحضور إعلامي وسياسي بارز، فإن جنرالات آخرين لم يكونوا أقل شأنًا، لكنهم كانوا يعملون ميدانيًا في صمت. تنسحب هذه الحالة على الجنرال في قوات المارينز جون ألان (J. Allen)، وهو أحد قادة القوات الأميركية في الأنبار ما بين سنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، وذلك قبل أن يعيَّن في أفغانستان ثم يعود مجددًا إلى بلاده، ومنذ أن عيّنته حكومته لم يقطع البتة الصلة ببعض رؤساء القبائل في غرب العراق. وتسميته ما بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بصفته ممثّلًا شخصيًا للرئيس أوباما على رأس التحالف الدولي ضد «داعش»، كانت، بلا ريب، استجابةً لخبراته العسكرية الميدانية، وكانت أيضًا لصلته بالفاعلين القبليين المحليين.

(18) David Kilcullen: *The Accidental Guerrilla: Fighting Small Wars in the Midst of a Big One* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2009), and «Twenty-Eight Articles: Fundamentals of Company-level Counterinsurgency,» *Military Review*, vol. 86, no. 3 (May-June 2006), pp.103-108.

(19) Montgomery McFate: «Anthropology and Counterinsurgency: The Strange Story of their Curious Relationship,» *Military Review*, vol. 85, no. 2(March-April 2005), and «The Military Utility of Understanding Adversary Culture,» *Joint Force Quarterly* (*JFQ*), no. 38 (July 2005), pp. 42-48.

(20) Roberto J. González, ed., *Anthropologists in the Public Sphere: Speaking Out on War, Peace, and American Power* (Austin: University of Texas Press, 2004); Thomas E. Ricks, *Fiasco: The American Military Adventure in Iraq* (New York: Penguin Press, 2006); Marshall Sahlins, «Iraq: The State-of-Nature Effect,» *Anthropology Today*, vol. 27, no. 3 (June 2011); Roberto J. González and David H. Price, «When Anthropologists Become Counter-Insurgents,» (Counterpunch (Website), 28 September 2007); Hugh Gusterson, «Anthropology and Militarism,» in: *Annual Review of Anthropology* (Palo Alto, Calif., AnnualReviews Inc., 2007), pp. 155-175;Jackie Assayag, «L'Anthropologieen guerre: Les Anthropologuessont-ilstous des espions?,» *L'Homme*, nos. 187-188 (2008), pp. 135-168, et HoshamDawod, «Tribus et armée américaine en Irak,» *Le Journal de l'école de Paris du management*, no. 88(2011).

فهم الأميركيون، بعد إخفاقات عدة، أن إيلاء القبائل دورَ الفاعل والمحاور السياسي على المستوى الوطني لم يكن له معنًى عميق (وذلك بغضّ النظر عن مصالح القبائل وولاءاتها على المستوى المحلي) باستثناء تلك القبائل التي تُستخدم بوصفها مرحلةً ما قبل الدولة وتساعد على مراقبة المجال الترابي والاجتماعي مثل: المحافظة على حرمة المقدسات في المناطق الخطرة؛ تسليح الميليشيات الصغرى؛ الاستخبار عبر التسلل إلى الشبكات؛ إقامة العلاقات المباشرة بالسلطات المحلية... إلخ. زيادة على ذلك، استغل البنتاغون عبر حركة الصحوات القبلية[٢١] القبائلَ كشبكات نفوذ محلية في حربها ضد التمرد (من أجل توزيع المساعدات من نوع «كسب القلوب والعقول»)»[٢٢]. وكانت هذه السياسة القبَلية تتضمن أيضًا التمويل والدعم والتسليح (الدعم التكتيكي الجوي وتوفير وسائل الاتصال)[٢٣]. لكنْ ترتب عن هذه السياسة شيءٌ من التراخي في مواجهة الجريمة (التهريب المكثف للبترول خاصة)، وممارسات مشينة، مثل الثأر من أجل الشرف[٢٤]، وهو ما زاد في إرباك السلطة السياسية المركزية الهشة أصلًا، في حين لم تكن قوات الأمن العراقية تعمل بكامل طاقتها، وكان ترشيد النظام القضائي ما زال يكافح من أجل الاكتمال.

ولئن أراد بعض الخبراء المتعجلين تعزيز دور القبائل بوصفها «ضامنة الاستقرار»[٢٥]، فإن الفاعلين الميدانيين وجدوا أنفسهم بسرعة في مواجهة محدودية وتناقضات استراتيجيات محافظة القبائل على السلطة المحلية؛ فقد كانت هذه القبائل براغماتية جدًا ومركّزة على مصالحها الاقتصادية والسياسية إلى الحد الذي صارت معه متهمة بلعب «الدور المزدوج». وبلغ الأمر ببعض العناصر القبلية إلى تخريب بنًى تحتية ومواقع كانت سابقًا تحت حمايتهم، بذريعة أن هذه البنى التحتية أُزيلت من مجال صلاحياتهم. وبالمثل، عملت عناصر قبلية على المشاركة في التمرد، وتجندت في ميليشيات أو في

(٢١) أنشأ شيوخ قبائل محافظةِ الأنبار حركة الصحوات القبلية انطلاقًا من سنة ٢٠٠٥ لمحاربة تنظيم «القاعدة في العراق» بالتنسيق المباشر مع الجيش الأميركي وقوات الأمن العراقية؛ فقد نظرت القبائل إلى تنظيم «القاعدة»بوصفه عامل زعزعة استقرار. بعد استراتيجية «الزيادة» «Surge» plan (حمْلة الجيش الأميركي والقوات الحكومية ضد تنظيم «القاعدة في العراق») ونزع سلاح الميليشيات الشيعية بين سنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، احتُفظ بالصحوات في شمال البلادِ وغربها للاضطلاع بوظيفة ميليشيات مدنية والقيام بدور المراقبة. وكان تعداد أفراد الصحوات بضع مئات الآلاف في سنة ٢٠٠٨، أُدمج جزء أساسي منهم في القوات المسلحة العراقية، ووُظِّف العدد الباقي حرسًا، خصوصًا في المنطقة السنّية. في المقابل، مثلت فترة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي إطارًا لحركة مزدوجة؛ فمن ناحية أُضعفت الصحوات بل حتى أُنهيت، ومن ناحية أخرى سُيّس المتبقي منها ووضِع في خدمة الحكومة. إن الاعتراف المتنامي بالجيش، والتوترات الطائفية، وتهميش السنّة، والصعود القوي لـ «داعش»، كلها عوامل زعزعت الصحوات بوصفها قوة مناهضة للجهادية.

(22) Department of the Army, *U.S. Army Counterinsurgency Handbook* (New York, NY: Skyhorse Pub., 2007).

(23) Joe Klein, «Operation Last Chance,» *Time*, 9/7/2007.

(٢٤) ظهر في الصحافة عدد كبير من الشهادات المتعلقة بتجاوزات القبائل المتعاونة مع القوات الأميركية، انظر، مثلًا: Peter Graff, «Harsh Justice where U.S. Relies on Iraq Tribes,» *Washington Post*, 4/9/2007, on the Web: <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/09/04/AR2007090400353.html>.

(٢٥) إنهم الخبراء أنفسهم الذين دعَوْا إلى مزيد من إضفاء الطابع القبلي على العلاقات السياسية في الشرق الأوسط برمّته، مثل الإسرائيلي أماتزيا بارام الذي يقول: «إذا حافظت الحكومة المركزية في بغداد على مجموعة جيدة من الخبراء في الشأن القبلي، فستكون لها حظوظ وافرة لاستخدام النظام القبلي في دعم الاستقرار الاجتماعي في المنطقة الريفية، والمحافظة على وحدة البلاد. أمّا إذا حاولت خلاف ذلك، وتجاهلت القبائل وفككت نظامها، فإن هذا سيؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار والصراعات المسلحة». انظر: Baram, «The Iraqi Tribes,» on the Web: <http://www.brookings.edu/views/op-ed/fellows/baram20030708.htm>.

نشاطات إرهابية. ولكي يحيط الجيش الأميركي بهذه التحركات، أنشأ كثيرًا من شبكات التأثير والفعل بين قطاعات معيّنة من السكان، وذلك توازيًا مع مبادرات أخرى لـ«الالتزام» متجهةٍ نحو الأعيان، كرجال الأعمال والضباط المتقاعدين والزعماء الدينيين وزعماء الأحياء والقرى (المخاتير) والمنتخبين... إلخ.

بدا واضحًا أن الاتصال بشيخ القبيلة ليس وحده الأكثر فعالية لإعادة بسط النظام على الميدان، بل ربما يكون، في أحيان أخرى، نتاج علاقة يمكن عقدُها مع أئمة المساجد أو المخاتير[٢٦]. وفي هذا الصدد، بيّنت الحصيلة العامة لحركة الصحوات القبلية على الصعيد غير الأمني (أي على الصعيد الاجتماعي أو على صعيد إعادة البناء) هي أنها ظلت ملتبسة. في الواقع، كان في محافظة الأنبار رفض لتنظيم «القاعدة» وأيديولوجيته وممارساته، فضلًا عن التأثير السلبي للتمرد في النشاطات التجارية (القانونية وغير القانونية)، وهو التأثير الذي أسس لتحالف القبائل مع الجيش الأميركي. وقد أشار الجنرال بتريوس إلى أنه كان لعشائر الأنبار «شركة نقل، شركة مقاولات البناء، شركة أشغال عامة وشركة استيراد وتصدير». وقدمت شركات عدة إلى الجنرال استنتاجًا مفاده أن «تنظيم القاعدة لم يكن جيدًا في مجال الأعمال»[٢٧]. بعبارة أخرى، لم يكن التحالف مع القبائل، رغم ضرورته، حاسمًا وحده كي يقلص المعارك ويضمن تأمينًا كافيًا للمواقع الإدارية والعسكرية والاقتصادية في البلاد. وبالنتيجة ظلت المشاركة الأمنية للقبائل محدودة على وجه العموم.

ثبت الاقتناع بمحدودية الصحوات القبلية مع الاستراتيجيا الأميركية بالترفيع في عدد الميليشيات المدنية «**المواطنون المحليون المعنيون**» (CLC) التي تضم عددًا كبيرًا من المتمردين السابقين، والشبان العاطلين من العمل، والجنود السابقين من الجيش المنحل، وحتى من مجرمين سابقين، إذ انضوى إلى تلك الميليشيات في المجمل ما يناهز ١٠٣,٠٠٠ شخص (هؤلاء دفعت لهم القيادة الأميركية

---

(٢٦) انظر: Michael Eisenstadt, «Iraq: Tribal Engagement Lessons Learned,» *Military Review*, vol. 87, no. 5 (September-October 2007).

وكذلك التقرير عن عملية Alljah في الفلّوجة الذي تقدم به المقدَّم وليام ف. مولن، قائد الكتيبة الثانية، فوج المارينز السادس: «بالنسبة إلى الصحوة، وهي مسألة قبلية، فإن لدى القبائل القليل من النفوذ في الفلوجة بسبب الاختلاط الكبير للسكان».

in: Herschel Smith, «Operation Alljah and the Marines of 2nd Battalion, 6th Regiment,» (Captainsjournal.com (Website), 22 August 2007), on the Web:<http://www.captainsjournal.com/2007/08/22/operation-alljah-and-the-marines-of-2nd-battalion-6th-regiment/>, and see: Herschel Smith, «The Special Forces Plan for Pakistan: Mistaking the Anbar Narrative,» (Captainsjournal.com, 26 November 2007), on the Web:http://www.captainsjournal.com/2007/11/26/the-special-forces-plan-for-pakistan-mistaking-the-anbar-narrative/.

علاوة على ذلك، وضِعت موضع الشك الفكرة القائلة بأن تجربة الصحوات يمكن أن تكون مفيدة في المنطقة القبلية الباكستانية. وقدمت صحيفة **نيويورك تايمز** تقريرًا «سريًا» لوزارة الدفاع تتوقع فيه إرسال قوات أميركية خاصة لتنظيم القبائل في وزيرستان في إطار الحرب على حركة طالبان وتنظيم «القاعدة» (٣٥٠ مليون دولار على مدى سنوات عدة لتعزيز الجسم القبلي الحدودي بـ ٨٥ ألف رجل). غير أن القبائل في هذه المنطقة كانت منخرطة منذ فترة طويلة في عقد التحالفات وفكها بصفة متكررة مع الجهات الباكستانية ومع المقاتلين التابعين لطالبان و«القاعدة». وعلى عكس العراقيين في الأنبار، فإن هذه القبائل تميل إلى تبنّي أصولية من النوع السلفي. انظر: Bill Roggio, «The Pakistan Problem and the Wrong Solution,» *Weekly Standard* (20 November 2007), on the Web:<http://www.weeklystandard.com/Content/Public/Articles/000/000/014/383wutvv.asp>, and Eric Schmitt, Mark Mazzetti and Carlotta Gall, «U.S. Hopes to Use Pakistani Tribes Against Al Qaeda,» *New York Times*, 19/11/2007, on the Web:<http://www.nytimes.com>.

(27) Eisenstadt, «Iraq».

مباشرة ١٠ دولارات في اليوم حتى تاريخ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩). وكانت مجالس الصحوات والميليشيات المدنية متمركزة جغرافيًا في منطقة تطوق بغداد وفي محافظة الأنبار، وكانت تجمع الغالبية العظمى من العرب السنّة (حوالى ٨٠ في المئة). هؤلاء كانوا محتجزين في «**مجتمعات مغلقة**» أنشأها التحالف باستخدام الحواجز والجدران المشيدة من أكياس الرمل والخرسانة، وبالاعتماد على علم الإحصاء الحيوي. ههنا، كان المُراد من الحل المتمثّل في تطويق المدن والأحياء بالجدران هو إحلال التهدئة، ولا يمكن أن يُقرأ على أنه إجراء للمصالحة. هذا علاوة على أن هذا الحل ساهم في تفتيت المجال عبر خلق حواجز في الأذهان؛ فالعرب السنّة كانوا يخشَوْن الوقوع ضحايا العنف والاحتواء الاقتصادي عندما تنسحب فرق الجيش الأميركي. أمّا الشيعة، فكانوا يتصورون الأحياء والمدن السنّية أماكن مرجعية للإرهابيين السلفيين. لذلك، قدّم الجيش الأميركي المجالس القبلية وميليشيا «**المواطنون المحليون المعنيون**» على أنها تدابير حقيقية لاستتباب الأمن المحلي، وحماية البنى التحتية الهشة، وإنشاء منظومة اتصال وجمع للمعلومات من الأفراد المحليين. لكن تطبيق هذه التدابير على أرض الواقع كان عملية صعبة، خصوصًا مع الانسحاب الأميركي من العراق، وذلك لأسباب عدة، منها أن النظام في بغداد في عهد المالكي كان ميالًا إلى مركزة الحكم، وكان يرفض تفويض السلطة على مستوى المناطق، ولا يسمح بتقاسم تسيير الدولة مع شخص آخر. ومنها أيضًا غياب حوار وطني حقيقي، وتفشي النزاعات ليس في العراق فقط وإنما في المنطقة كلها (خصوصًا مع اندلاع التمرد السوري في آذار/مارس ٢٠١١). هذه الأسباب وغيرها، هي التي عرقلتْ وجود هذه المنظمات[٢٨].

## قبائل سنية عراقية: من «القاعدة» إلى «داعش»

أفضى انسحاب القوات الأميركية من العراق انسحابًا عاجلًا وكاملًا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ديناميتين متعارضتين: فمن جهة، أعطى ذلك حكم المالكي دفعًا تسلطيًا وقمعيًا، ومن جهة أخرى، أجج حركةَ احتجاجٍ متنامية ـ وخاصة في المناطق العربية السنّية ـ ومقترنة بتهميش القوى السياسية السنّية، وهو ما جعلَها تعود للانضمام إلى «القاعدة» المتحولة في تلك الأثناء إلى «داعش». هذه العودة الجهادية أحدثت تقسيمًا عميقًا في صفوف القبائل العربية ذات الأغلبية السنّية: فإمّا التخلي عن الاحتجاج لمصلحة التعاون مع قوى الأمن التابعة لحكومة المالكي، ومن ثم رسم إمكانية الصحوة الثانية (في انتظار أن تتحول إلى «حرس وطني»)، وإمّا الانضمام إلى المسلحين السنّة الذين يمثّلهم «داعش» اليومَ بشكل واسع. هناك فقط بعض القبائل المنضمة إلى «داعش»، وهي في الأساس القبائل التي لم تقبل فعليًا سلطة بغداد منذ سنة ٢٠٠٣ (آل كرابلة، آل جُميْلات، آل سلمان، أبو عُبيد، أبو بالي، آل الحلابسة، البو عيسى في منطقة الأنبار، آل بوعجيل، آل بوناصر في منطقة صلاح الدين، آل تيوت، آل جمداني في منطقة نينوى... إلخ).

(28) Hosham Dawod, «Les Réactions irakiennes à la crise syrienne,» dans: François Burgat et Bruno Paoli, dirs., *Pas de printemps pour la Syrie: Les Clés pour comprendre les acteurs et les défis de la crise, 2011-2013*, Cahiers libres (Paris: La Découverte, 2013).

عاش أفراد هذه القبائل الغزو الأميركي والتفكك السياسي اللذيْن حدثا سنة ٢٠٠٣ وأوصلا الشيعة والأكراد إلى السلطة باعتبارهما خسارة للسلطة، ونهاية للوصول السهل إلى امتيازات الدولة، وحرمانًا من موقع سياسي ورمزي مهم. وسرعان ما شجع هذا العقاب على انضمام عدد وافر من أفراد القبائل إلى «داعش» إلى الحد الذي جعلهم يمثّلون اليوم جزءًا مهمًا من قاعدته العسكرية والأمنية، وحتى السياسية. على هذا النحو انزلقت هذه المجموعات من بَعثية مُدَوْلنة وتسلطية إلى جهادية راديكالية سنّية ـ عربية.

تجدر الإشارة إلى أن مواقف القبائل المعادية للدولة أبعد من أن تكون متجانسة؛ فهناك فصيل متطرف التحق بالمجلس العسكري للقبائل المتمردة التي تجمع الحركات المسلحة القديمة[٢٩]، كان يقاتل إلى جانب «داعش» في الأنبار ونينوى في محافظة صلاح الدين وأيضًا في ديالا ومنطقة كركوك.

وفي المقابل، هناك مجموعة من القبائل السنّية الأخرى التي تواصل تقديم نفسها على أنها منفتحة على التفاوض مع الدولة المركزية، مستفيدةً ومدعومةً من التحالف الدولي، وخاصة من الولايات المتحدة الأميركية؛ فهي لم تقاتل إلى جانب «داعش». ومنذ مغادرة المالكي منصب رئيس الحكومة (آب/أغسطس ٢٠١٤)، تطلع أعضاؤها إلى دور الداعم للكفاح ضد التمرد ولإعادة الاندماج ضمن قوات الأمن (الحرس الوطني المستقبلي).

من المعروف جيدًا أن «المجالس القبلية» كيانات متفرقة وغير متجانسة، تشقها تيارات وديناميات متطورة. وباستثناء الأنبار، حيث يظل الفعل القبلي فيها راسخًا اجتماعيًا، يبقى دور العشائر في محافظات أخرى ذات الأغلبية السنية متقلبًا؛ ففي نينوى، تُواصل الدوائر الدينية والأعيان المحليون والأُسر الكبيرة القيام بدور مهم. أمّا في محافظة صلاح الدين، فإن القائمة القديمة المتحولة هي التي تقع في قلب الدينامية السياسية من دون تهميش تام لدور بعض القبائل (اتحاد آل الجبور تحديدًا) التي قبلت التحالف مع بغداد ضد «داعش».

## خاتمة

بعد هذا التحليل الموجز، ماذا يمكن استخلاصه بشأن الواقع القبلي في العراق وفي هذا الجزء من العالم؟ في نظر السلطات السياسية والعسكرية، وكذلك التحالف الدولي (وخاصة الولايات

(٢٩) فَقدَ أعضاء هذا المجلس منذ أشهر القوة أمام «داعش». أهم هذه المجموعات المسلحة هي:
ـ كتائب ثورة العشرين، التي شكّلها في سنة ٢٠٠٣ ضباط سابقون في جيش صدام حسين. تم تعريفها على أنها جماعات إسلامية قومية.
ـ جيش النقشبندية الذي أنشأه في سنة ٢٠٠٣ عزت إبراهيم الدوري، اليد اليمنى لصدام حسين، ويتألف من الضباط السابقين والبعثيين، وله بُعد ديني صوفي (وصار مؤخرًا فصيلًا سلفيًا). وربما هو مصدر تسلل القوات المسلحة في المناطق السنّية، وكان له دور في «هزيمة» القوات المسلحة في الموصل. وقد ضعف، ويشاع بين وقت وآخر نبأ موت زعيمه الدوري.
ـ الجيش الإسلامي، الذي أنشئ في سنة ٢٠٠٣، هو بالأحرى إسلامي ـ قومي، مع أساسٍ قبلي، يقوده الشيخ إسماعيل الجبوري.
ـ جيش الراشدين، تكوّن في سنة ٢٠٠٣، وهو تنظيم قومي، أو بالأحرى عروبي، يضم عناصر النظام السابق (الفدائيين).
ـ حماس العراق، وهي ولدت من رحم كتائب ثورة العشرين، شكّلها السلفيون الجهاديون في سنة ٢٠٠٧.

المتحدة)، لا تزال القبيلة فاعلًا محليًا مفيدًا، أو على العكس عامل زعزعة لاستقرار للنظام المحلي. ولكي تثبت القبائل ذاتها كفاعل، فإنها تحتاج اليوم إلى دعم الدولة عندما تكون هذه الأخيرة متمتعة بحضور وتفوّق، وإلّا فإن من الممكن أن تستند إلى قوى أخرى في المنطقة، وربما إلى الدول الغربية مباشرة، مثل الولايات المتحدة.

وإذا كانت القبائل تحتاج ماديًا إلى مساعدة قوى خارجية، فإن إعادة إنتاج سلطتها تتم وفق معايير وقوانين محلية. هذه النقطة بالذات، التي لم تستوعبها المنظمات الجهادية مثل تنظيم «القاعدة في العراق»، بين سنتي ٢٠٠٤ و٢٠١٠. ومن المفيد هنا التذكير مرة أخرى بمثال محافظة الأنبار، حيث نجحت نسبيًا استراتيجية الجنرالين الأميركيين ديفيد بتريوس وجون ألين في ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٩؛ فقد أدركا أن أي أمير جهادي يحاول دائمًا فرض نفسه باسم إسلام مجرد، مجمَل، متصلب وراديكالي. فبالنسبة إلى هذا الأمير، لم يكن السكان المحليون يمثلون إلّا جزءًا من الأمة التي يستوجب عليه دعوتها إلى سبيل الله، أي الله كما يراه هو، بينما يتعلق الأمر بالنسبة إلى شيخ القبيلة بالشرعية على الرغم من تأكّل سلطته؛ هذه الشرعية التي كان يستمدها من قاعدته الاجتماعية والثقافية والسياسية ومن علاقاته مع الدولة المركزية وما وراءها. حينئذٍ، ما عاد هناك إمكانية لتجنب صراع حاد حول المصالح والشرعية بين القبائل العربية السنّية في غرب العراق والإسلاميين الراديكاليين من صنف «القاعدة».

إزاء هذا الخطأ الجسيم الذي ارتكبه تنظيم «القاعدة» في علاقته بالقبائل، عمل تنظيم «داعش» على تجنّبه أو على الأقل الحد من تأثيراته. هناك دائمًا تناقض بين تنظيم مستلهَم من مبادئ عامة ومرتكز على شبكات عمودية، ومجموعات محلية كالقبيلة. وعلى خلاف «القاعدة»، فإن «داعش» تنظيم يستفيد من المساهمة الجهادية العالمية، مع المحافظة على انغراس إقليمي يسمح بوجود جزء كبير من الجهاديين المحليين في مراكز القيادة. انطلاقًا من هذا المعطى الأساسي، يسعى «داعش» أكثر من تنظيم «القاعدة» إلى الحفاظ على شكل من أشكال الاتفاق مع بعض القبائل، وخاصة منها تلك المعادية للسلطة. أمّا بالنسبة إلى القبائل الأخرى التي قبلت الحكومة المركزية والولايات المتحدة بصفة أعم، فإن «داعش» يفرض عليها حياة قاسية.

ضمن هذا السباق نحو القبيلة التي ضعفت أصلًا، فإن الحكومة الفدرالية والتحالف الدولي هما اللذان ينطلقان بحظوظ أوفر بالنظر إلى ما يتوافر لديهما من وسائل، ومن قدرة على توزيع الامتيازات، ومن إمكانية لتفويض جزء من الإدارة المحلية.